

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

صادر عن اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية

أصدرت سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أمرا يقضي باغلاق المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال والمدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين في الضفة الغربية ابتداء من تاريخ ١٠/١/١٩٨٩ وحتى اشعار آخر، ولم تكتف بذلك بل أصدرت أمرا يقضي باخراج المعلمين في المدارس الحكومية في اجازة قسرية بدون راتب اعتبارا من التاريخ المذكور وحتى اشعار آخر.

لم تستند السلطات عندما أصدرت هذه القرارات الى سند قانوني، اذ المعلوم أن القانون الأردني الذي ما زال ساري المفعول في الضفة الغربية لم يعط الصلاحية لأي مسؤول ترابي بما في ذلك وزير التربية والتعليم أن يصدر أمرا كهذا يقضي باغلاق كافة المدارس حتى اشعار آخر.

ان حجة السلطات في اتخاذ هذا القرار هو الوضع الأمني زاعمة أن المدارس بؤرا للانتفاضة ينطلق منها الطلاب لاثارة المتاعب والفوضى.

ان اللجنة العامة ترفض هذه المزاعم رفضا تاما، وهي تؤكد أن اغلاق المدارس لم يخفف من حدة الانتفاضة وتؤكد أن مشاركة الطلاب في الانتفاضة حاصل بفعل كونهم شريحة من شرائح هذا المجتمع الرازح تحت الاحتلال، الراض له، أي أن المدارس بذاتها ليست بؤرا لشحن الطلاب، وانما الاحتلال وممارساته هو الذي يحركهم فيعبرون عن رفضهم له بالوسائل المتاحة.

هذه الحجة الواهية ليست سببا كافيا يبرر اغلاق كافة المدارس في الضفة الغربية. ان عقوبة فرض التجهيل بالقوة مرفوضة، ان هذا تنكر مقصود من السلطة لأبسط التزاماتها نحو المناطق التي تحتلها والسكان الذين تسيطر عليهم بقوة السلاح.

ان اللجنة العامة ايمانا منها بحق طلابنا في التعليم، خصوصا في هذا العصر الذي يعتبر فيه العلم أساس الحياة وركيزتها، ومقوما رئيسيا لشخصية أبنائها ومستقبل حياتهم، واحساسا منها بالخطر الداهم المتمثل في تجهيل شعبنا، وتحسسا منها للسياسة الأثيمة الهادفة التي تنتهجها السلطة والرامية الى تقويض شعبنا من الداخل.. كل ذلك دفعها الى أن تتقدم من محكمة العدل العليا بشكوى ضد ضابط الادارة لشؤون التعليم ملتزمة منها بالنظر في:

أ- الأمر العسكري القاضي باغلاق المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال ومدارس وكالة الغوث، أملة استصدار حكم يلغي الحكم العسكري ويقضي بفتح المدارس حالا خصوصا أن أمر الاغلاق لا يستند الى أساس قانوني.

ب- الأمر العسكري القاضي باخراج المعلمين في اجازة بدون راتب، أملة استصدار أمر بالغائه، مع اعادة ما استقطع من رواتب المعلمين حتى الآن، اذ أن المعلمين ملتزمون بالادوام وهم على استعداد للتوجه الى مدارسهم فور الاعلان عن فتحها لامتثال رسالتهم التربوية والأكاديمية. ان ما حدث مع المعلمين اجحاف صارم بحقوقهم يجب أن لا يستمر مثل هذا الاجحاف بحق فئة من المجتمع تنجوع

ويمارس عليها الظلم لا لشيء الا لأنها قطاع من هذا الشعب الذي يضطهد لا لشيء الا لأنه يطالب في بحقه في الحرية وتقرير المصير والعيش بسلام.

ج- النظر في أمر المعلمين الموقوفين عن العمل نتيجة اعتقال اداري أو غير اداري أو حتى دون توجه تهمة اليهم، أملة استصدار أمر يقضي باعادتهم ال وظائفهم حالا.

ان اللجنة العامة وهي تنتظر قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية لتهدب بشعبنا لموازرتها في معركتها من أجل العلم الذي هو حق طبيعي لطلابنا، وهي ترفع صوتها عاليا أمام العالم ببيئاته ومؤسساته ومنظماته ليتدخل في أمر اغلاق المدارس وحرمان شعب بأكمله من أبسط حقوقه الانسانية التي كفلتها المواثيق الدولية. اننا نطالب المنظمات الدولية، والهيئات العالمية، ووكالات الأنباء والصحف المحلية والعربية والأجنبية ممارسة ضغوطها لدى السلطة في الضفة الغربية من أجل فتح المدارس، نطالبها بالاحتجاج لدى السلطة لترفع الظلم عن عشرة آلاف معلم حرمتهم من رواتبهم في ظل ظروف اقتصادية لا تحتمل، ونقول للسلطة:

هل توقفت الانتفاضة عندما أطلقتكم المدارس؟

هل اغلاق المدارس قضية أمنية أم أنه تفكر من السلطة لأبسط التزاماتها نحو شعب تصر على احتلاله، فتحرم طلابه من العلم، وتحرم معلميه من حق العيش الكريم؟

اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية.

١٨٩ - ٤ - ٢٥